

رسالة من مجموعة من منظمات المجتمع المدني المتابعة للسياسات التجارية في المنطقة العربية
في إطار التحضير للمؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة الدولية

" الحقوق الاقتصادية والاجتماعية اساس في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية
التجارة الخارجية جزء من المنظومة الاقتصادية التي لا بد اعادة النظر في قواعدها واسسها"

ينعقد المؤتمر الوزاري الثامن لمنظمة التجارة العالمية في فترة يواجه فيها الاقتصاد العالمي ازمات متعددة، وتواجه المنطقة العربية مرحلة مفصلية تشهد فيها ثورات وحركات شعبية تطالب بتغيير الواقع السياسي كما الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة. فالى جانب عملية الاصلاح السياسي، طرحت هذه الثورات والحركات الشعبية اسئلة جوهرية حول منظومة التنمية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية المطبقة في المنطقة العربية بما في ذلك الخيارات في سياسات التجارة الخارجية التي ترسمها الدول واثارها على الحق في التنمية.

ان واقع الازمات الاقتصادية التي تشهدها المنطقة العربية والعالم ككل تشير بوضوح الى اهمية إعادة النظر بالمقاربة التنموية المتمحورة فقط حول النمو الاقتصادي، أو لا يربط النمو بقاعدة إنتاجية دامجة تولد الوظائف والفرص الاقتصادية المستدامة وتعيد توزيع الثروة على الفئات المناطقية، القطاعية، العمرية والجنسية كافة، وثانياً باعتماد مجموعة شاملة من المؤشرات التي ترسخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بما فيها الحق بالتنمية. في هذا الاطار، لا بد من مراجعة الإتفاقيات سارية المفعول، بما فيها الإتفاقيات التجارية والاستثمارية، لتحويلها الى خدمة ودعم اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

في هذا الاطار، يطرح امام اعضاء منظمة التجارة العالمية، ومن ضمنهم ١٢ دولة عربية، تحدي اساسي الا وهو تكريس مسارات التفاوض حول التجارة العالمية وقواعد التبادل التجاري لتعزيز ضمانات الأمن الغذائي، التنمية الاقتصادية المستدامة، اعمال الحق في الصحة والوصول الى الأدوية والرعاية الصحية، اضافة الى اعادة صياغة المنظومة المالية العالمية لتدعم مسارات التنمية. بالفعل، فالتجارة ليست هي الهدف في حد ذاتها، بل يجب أن تكون سياسة التجارة الخارجية متاحة للبلدان النامية لاستخدامها كأداة للتنمية. لكن لا زالت النتائج التنموية لمفاوضات منظمة التجارة العالمية غير محققة في ظل المفاوضات الحالية، وبالتالي من الاهمية التركيز على اصلاح القواعد المتعلقة بالملكية الفكرية، والزراعة، والخدمات والسلع الصناعية، بما في ذلك تضمين مجموعة متكاملة من المقترحات لضمانات المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية كجزء اساسي من المفاوضات القادمة.

في هذا الاطار، تؤكد المنظمات الموقعة ادناه على دعم موقف المجموعة العربية ومصر بالتأكيد على اهمية المفاوضات من اجل تحقيق المخرج التنموي الذي يخدم الحق في التنمية، بما في ذلك الامن والسيادة الغذائيين، بالاضافة الى اهمية الشفافية والمشاركة الكاملة في عملية التفاوض من قبل جميع اعضاء المنظمة، والمطالبة بالانتهاء من جولة الدوحة التي لا بد ان تأتي بالمخرج الداعم للتنمية قبل البدء باضافة قضايا شائكة على طاولة المفاوضات.

ومن هنا، نؤكد على اهمية المحافظة على مساحة صنع السياسة والخيارات الوطنية لبناء القطاعات المنتجة المدرة لفرص العمل، وعلى اصلاح النظام التجارى العالمي بما في ذلك القواعد والسياسات التجارية التي يتم تناولها في اطار منظمة التجارة العالمية، ونرفع عدد من التوصيات تحت خمسة عناوين اساسية هي:

١. مساحة السياسة الوطنية ودور سياسات التجارة الخارجية
٢. تحدي البطالة وخلق فرص عمل والحاجة الى اعادة النظر في مفاوضات جولة الدوحة
٣. قواعد للتجارة الدولية تدعم الأمن والسيادة الغذائيين
٤. قواعد منظمة التجارة العالمية والمنظومة المالية الدولية
٥. قضايا الدول الاقل نموا والانضمام الى منظمة التجارة العالمية

(١) مساحة السياسة الوطنية ودور سياسات التجارة الخارجية

منذ ما قبل بدء جولة الدوحة العام ٢٠٠١، بدأت الدول النامية بوضع عدد من المقترحات على طاولة منظمة التجارة العالمية التي من شأنها ان تساعدهم بتحقيق القيمة المضافة التنموية من انخراطهم في التجارة الدولية والحفاظ على مساحة لرسم السياسة العامة على المستوى الوطني التي تخدم اعمال الحق بالتنمية. يشار الى هذه

المقترحات ب"قضايا التنفيذ" (Implementation Issues)، والتي من شأنها ان تساهم في إصلاح أوجه الخلل التي سادت منذ جولة الأوروغواي.

- يجب أن تعاد "قضايا التنفيذ" هذه لتكون محور عمل رئيس لمنظمة التجارة العالمية خلال السنوات القادمة ، بما في ذلك تضمين مجموعة متكاملة من المقترحات لضمان وإعمال المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية كجزء اساسي من المفاوضات قداما.

(٢) تحدي البطالة وخلق فرص عمل والحاجة الى اعادة النظر في مفاوضات جولة الدوحة

في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، تدهورت حالة البطالة في البلدان المتقدمة كما النامية وخاصة في ذلك الدول العربية. بالرغم من ان الاولوية في اغلبية دول العالم تصب على عملية خلق فرص العمل، لا يزال مسار المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية يركز على تخفيض الرسوم الجمركية وإجبار العمال على التنافس في اطار يهمل من حقوقهم ويزيد من تكاليف العمل. ينعكس ذلك من خلال مقترحات جولة الدوحة (ولا سيما ما يسمى ب" الصيغة السويسرية "لخفض التعريفات الصناعية) والتي تؤدي الى خفض التعريفات الجمركية في البلدان النامية أكثر من البلدان المتقدمة، والتي من شأنها أن تلحق مزيدا من الضرر بفرص العمل اللائقي مجالات الصناعات الرئيسية في العديد من الدول النامية وتقضي على فرص واليات تعزيز التنمية الصناعية فيها.

- يجب ان يركز ايتفاق حاليو مستقبلي على استخدام التجارة لتوسيع فرص العمل، بدلا من مجرد خفض الرسوم الجمركية.
- لا ينبغي ان تطالب البلدان النامية التي عانت من جراء الأزمة الاقتصادية العالمية في وقت لم تكن مسؤولة عن اسبابها بخصخصة التعريفات الجمركية خلال أزمة البطالة العالمية.
- من الهمية ان تقوم أية مفاوضات مقبلة على السلع بالتخلي عن اعتماد على "الصيغة السويسرية"، والتفاوض على أساس المقاربة التي تطالب الدول النامية "باقل من المعاملة بالمثل" (less than full reciprocity)، كجزء من اعمال المعاملة الخاصة والتفضيلية.
- لا بد ابقاء المفاوضات القطاعية (sectorals) طوعية، وعدم فرض شرط "عدم التركيز" في تقليص التعرفة (anti-concentration clause) للاتاحة للدول النامية المرونة اللازمة لحماية القطاعات الضعيفة والتي توفر فرص العمل.

(٣) قواعد للتجارة الدولية تدعم الأمن والسيادة الغذائيين

أبرزت أزمة الغذاء العالمية اشكالية منظومة التجارة في الغذاء، الذي تعرض المزارعين حول العالم لسيل من الواردات ذات الأسعار المنخفضة، التي غالبا ما ترتبط بدعم مفرط للقطاع الزراعي والصادرات الزراعية من قبل الدول المتقدمة، بينما ترتفع اعداد من يعانون من الجوع. تتفاقم الحال مع ارتفاع وتذبذب أسعار المواد الغذائية نتيجة المضاربة المفرطة في أسواق السلع الأساسية، والتي تأتي لتخدم مصالح الشركات التجارية العالمية التي تعالج الغذاء كمنتج لأرباح بدلا من كونه حق اساسي من حقوق الإنسان.

- من الهمية العمل باتجاه تحول جذري في النظام الغذائي العالمي وقواعد التجارة المرتبطة به بما يضمن السيادة الغذائية والأمن الغذائي، وتعزيز قدرة البلدان النامية على استخدام الرسوم الجمركية وتدابير أخرى مثل اليات الحماية الخاصة (Special Safeguard Measures) لحماية المزارعين وسبل عيشهم والتنمية الريفية والأمن الغذائي.
- من الهمية البت في اليات ضبط دعم الصادرات ضمن منظمة التجارة العالمية، بما في ذلك ضبط "الصندوق الأخضر"، بالإضافة الى الحد من المضاربات المفرطة في اسواق الغذاء، إضافة الى الحد من الدعم للوقود الحيوي الذي ادى الى تحويل استخدام الاراضي الزراعية من إنتاج الغذاء وادى الى تدهور بيئي متفاقم.

(٤) قواعد منظمة التجارة العالمية والمنظومة المالية الدولية

ساهمت قواعد منظمة التجارة العالمية بتسهيل عملية التحرير في القطاع المالي وتقليص الاطر التنظيمية لهذا

مما ساهم في تولد الازمة المالية العالمية التي يمر بها العالم منذ فترة. بينما بدأت مجموعة العشرين ومعظم الحكومات والمؤسسات المالية، بما فيها صندوق النقد الدولي، يشيرون الى اهمية إعادة تنظيم القطاع المالي، فان القواعد التي ترسخها الاتفاقية العامة الخاصة بالخدمات (غاتس) قد تشكل عائقا امام مثل هذا التوجه في العديد من الدول التي التزمت بتحرير القطاع المالي وفق هذه الاتفاقية، وتضع حدود على المساحة لتوسيع منظومة الانظمة المحلية الراعية لهذا القطاع.

- هناك حاجة لاصلاحات فورية في قواعداتفاقية الغاتس المتعلقة بالقطاع المالي، وتوضيحها لجهة المساحة المتاحة للدول لتطوير وتنفيذ السياسات والنظم الاحترازية (prudential policies).
- من الالهمية الحد من الدفع والضغط على الدول الاعضاء لاتخاذ التزامات اضافية في هذا المجال في ظل الازمات الحالي وقيل اصلاح قواعد الاتفاقية.
- من الالهمية دعم اقتراح دولة الاكوادور المتعلق باضافة في مخرجات الاجتماع الوزاري تشير الى نتائج الازمة المالية واهمية اضافة ضمانات للدول لحماية مساحة صنع السياسة الوطنية في مجال وضع النظم والسياسات الاحترازية في القطاع المالي (macro-prudential regulations).
- عدم الاعتماد الفوري للاتفاق الذي توصل اليه اعضاء المنظمة حول النظم المحلية المتعلقة بقطاع الحسابات (accountancy sectors) ما قبل الازمة العالمية واعادة النظر فيه.

(٥) قضايا الدول الأقل نمواً والانضمام الى منظمة التجارة العالمية

هناك توافق عام على ان الالهماتالتجارية للبلدان الأقل نمواً يجب أنلا تقعضية لتعثر المفاوضات بين الدول المتقدمة والدول النامية. لا بد من اعطاء الاولوية لوضع حزمة الاقترحات المتعلقة بالبلدان الأقل نمواً موضع التنفيذ، خاصتها لاهميتها في اطار دعم هذه الدول على تحقيق مكاسب تنموية من عملية التجارة.

لكن اوضحت اتفاقيات انضمام فانواتو وساموا، وهما دولتين من الدول الأقل نمواً من جزر الباسيفيك، العبء الذي تواجهه الدول النامية والأقل نمواً التي تفاوض للانضمام الى المنظمة، في حينيتأكل قانون منظمة التجارة العالمية القائم على تكريس مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية والمحافظة على الحق في التنمية. وقد تضمنت حزمة انضمام كل من هذين البلدين على التزامات تتعدى ما يتطلبه منهم قانون منظمة التجارة العالمية وغالبا ما تتعدى التزامات الدول المتقدمة نفسها.

- من الالهمية اقرار الحزمة المقترحة للدول الأقل نمواً، بما في ذلك تنفيذ العفو من نظام الحصص والرسوم الجمركية (Quota-free and Duty-free Access) لمنتجات الدول الأقل نمواً، اضافة الى اتخاذ قرار فوري فيما يتعلق بمطالب الدول المنتجة للقطن.
- لا بد من الكف عن الضغط على الدول النامية والأقل نمواً الساعية للانضمام الى منظمة التجارة العالمية (ومنها السودان، واليمن، والعراق، وسوريا، وليبيا، ولبنان، والجزائر)، بحيث ينبغي أنتكون هذه الدول قادرة على الانضمام الى المنظمة بشروط تتيح استخدام التجارة وفقاً للاحتياجات التنموية مرسخة ضمن إطار استراتيجية تنمية شاملة تتعامل مع القضايا الغير اقتصادية وتعنى بالعوامل الاجتماعية والبيئية والصحية والتعليمية والثقافية.

الجهات الموقعة:

١. شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية – لبنان
٢. المنتدى المدني الاورومتوسطي – لبنان
٣. المركز الوطني للتنمية والتاهيل – لبنان
٤. تجمع المؤسسات الاهلية في صيدا – لبنان
٥. التجمع النسائي الديمقراطي – لبنان
٦. هيئة تنسيق الجمعيات الاهلية العاملة في التجمعات الفلسطينية في لبنان
٧. مركز بيسان – فلسطين
٨. المنتدى الاجتماعي الديمقراطي – اليمن
٩. جمعية الامل العراقية – العراق
١٠. المنتدى المدني القومي – الخرطوم – السودان
١١. منظمه دلتا للتنمية – كس – السودان

١٢. جمعيه اصدقاء السلام - كســــــــــــلا - السودان
١٣. نادي البجأ الثقافي-البحر الاحمر-السودان
١٤. اتحاد المعوقين- القصارف - السودان
١٥. منظمة صلاح- جنوب كردفان - السودان
١٦. منظمة الابيض الطوعية- شمال كردفان-السودان
١٧. منظمة الثقة العادلة-جنوب كردفان-السودان
١٨. منظمة الوفاق- جنوب كردفان- السودان
١٩. منظمة مزن- جنوب كردفان -السودان
٢٠. منظمة نداء للتنمية- الخرطوم -السودان
٢١. الجمعية الموريتانية للتنمية القروية-موريتانيا
٢٢. الجمعية العربية للتنمية الاجتماعية- موريتانيا
٢٣. الشبكة الموريتانية للعمل الاجتماعي - موريتانيا
٢٤. منظمة التضامن والتنمية الاجتماعية- موريتانيا
٢٥. منظمة متطوعي محو الأمية- موريتانيا
٢٦. جمعية الإغاثة- موريتانيا
٢٧. جمعية قف البطالة- موريتانيا
٢٨. جمعية العمل التطوعي من أجل التنمية والإرشاد- موريتانيا
٢٩. جمعية محاربة السيدا والتكفل النفسي بالمصابين- موريتانيا
٣٠. مجلة نزهة فكر وفن - موريتانيا
٣١. الجمعية الموريتانية لمساعدة المحتاجين- موريتانيا
٣٢. جمعية الأصالة للفنانين المبدعين- موريتانيا
٣٣. الجمعية الموريتانية للعمل الاجتماعي والمعرفة- موريتانيا
٣٤. الهبأة من أجل الطفولة- موريتانيا
٣٥. مجلة السبق- موريتانيا
٣٦. جمعية تقنيات التسيير التشاركي من أجل التنمية- موريتانيا
٣٧. منظمة واحة الصحة- موريتانيا
٣٨. الجمعية الموريتانية للصحة والتنمية البشرية- موريتانيا
٣٩. منظمة العمل من أجل الوطن- موريتانيا
٤٠. منظمة نزيهة لمكافحة الفقر والسيدا والملاريا- موريتانيا
٤١. المركز الموريتاني للبحوث الإدارية للإنماء- موريتانيا
٤٢. الجمعية الموريتانية لمحاربة السيدا والكبد- موريتانيا
٤٣. جمعية المحافظة على البيئة وترقية السياحة- موريتانيا
٤٤. مركز التغذية والخدمات الاجتماعية- موريتانيا
٤٥. جمعية المواساة ومساعدة المرضى- موريتانيا
٤٦. جمعية وطني للإرشاد والتثقيب- موريتانيا
٤٧. جمعية ودادية تجكجة من أجل الصحة- موريتانيا
٤٨. منظمة التنمية الاجتماعية المستديمة- موريتانيا
٤٩. جمعية البادية للتنمية- موريتانيا
٥٠. الجمعية الوطنية لحماية الأطفال ذوي الظروف - موريتانيا
٥١. منتدى الحق في المياه في المنطقة العربية- مصر
٥٢. الجمعية المصرية للحقوق الجماعية- مصر
٥٣. اتحاد المرأة الاردني- الاردن